



بيان صحفي

٢٨ سبتمبر ٢٠١٧

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٨ سبتمبر ٢٠١٧ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ١٨,٧٥% و ١٩,٧٥% على التوالي، وكذا الإبقاء على سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ١٩,٢٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ١٩,٢٥%.

منذ الاجتماع الأخير للجنة السياسة النقدية في ١٧ أغسطس ٢٠١٧، انخفض المعدل السنوي للتضخم العام من ٣٣,٠% في يولييه إلى ٣١,٩%، في حين انخفض المعدل الشهري للتضخم العام من ٣,٢% إلى ١,١%. وقد كان التضخم في أغسطس مدفوعاً أساساً بارتفاع أسعار السلع المحددة إدارياً نتيجة ارتفاع أسعار الكهرباء.

ولقد سجلت أسعار السلع الغذائية الأساسية أدنى ارتفاع لها منذ أغسطس ٢٠١٦، وظلت أسعار الخدمات دون تغيير باستثناء خدمات النقل البري التي تأثرت نتيجة الأثر غير المباشر لبرنامج إصلاح دعم الوقود. كما ظلت أسعار السلع الاستهلاكية في معظمها دون تغيير.

ولقد استمر النشاط الاقتصادي في التحسن بصورة كبيرة، حيث تشير البيانات الأولية للربع الرابع من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ارتفاع معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو ٥,٠% وتعزيز أحدث المؤشرات هذا التحسن. ونتيجة لذلك بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٤,٦% خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٦/٢٠١٧، وهو أعلى معدل منذ عام ٢٠٠٩/٢٠١٠. وقد تزامن ذلك مع انخفاض متوسط معدل البطالة إلى ١٢% خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٦/٢٠١٧، مسجلاً أدنى معدل له منذ عام ٢٠١٢/٢٠١١.

كما تشير البيانات المتاحة حتى مارس ٢٠١٧ إلى تغير هيكل النمو الاقتصادي ليتسم بالمزيد من الاستدامة، حيث انخفضت مساهمة الاستهلاك، وارتفعت مساهمة صافي الصادرات وكذلك الاستثمار. وساهمت قطاعات السياحة، الغاز الطبيعي، التجارة، التشييد والبناء، وكذلك الصناعات التحويلية غير البترولية بشكل أساسي في النمو الاقتصادي.

ولقد استمر التقييد النقدي، وهو الأمر الضروري لتحقيق معدلات التضخم المستهدفة. وبالتزامن مع ذلك، ادت عمليات السوق المفتوحة للبنك المركزي إلى امتصاص فائض السيولة بالعملة المحلية.

ولقد ظلت النظرة المستقبلية للتضخم متنسقة مع معدلات التضخم المستهدفة. بالتالي، وفي ضوء استمرار التقييد في الأوضاع النقدية، قررت لجنة السياسة النقدية أن المستويات الحالية لأسعار العائد الأساسية ظلت مناسبة في الوقت الحاضر. وتؤكد لجنة السياسة النقدية بأنها تتابع عن كثب كافة التطورات الاقتصادية وتوازنات المخاطر، ولن تتردد في تعديل سياستها لتحد من أي انحرافات عن معدل التضخم المستهدف والبالغ ١٣% (+/-٣%) في الربع الرابع من عام ٢٠١٨ ومعدلات أحادية بعد ذلك.

قطاع السياسة النقدية

تليفون: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg